عوارض قرينة التضام في التركيب اللغوي العربي

أ. بودانة طه الأمين

جامعة عمار ثليجي– الأغواط

ملخص:

يعالج هذا البحث العوارض التي تعترض إحدى أهم القرائن اللفظية في التركيب اللغوي ألا وهي قرينة التضام، والعوارض هي ما يعترض مجرى النمط التركيبي للكلام بما يحول دون اتصال عناصر الكلام بعضها ببعض؛ فهو تركيب لغوي عدولي يُعد أجنبيا عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة له بغيره ولا محل له من الإعراب. ويُحدث تغييرا في الدلالة الأصلية للتركيب بما يفيده من تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي، أو أمر يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع؛ وذلك تبعا لمقامات الكلام المختلفة.

الكلمات المفتاحية: عوارض؛ قرينة؛ التضام؛ التركيب؛ اللغوي؛ العربي.

Abstract:

This research deals with the interceptions of one of the most important verbal clues in the linguistic structure, namely the index of collocation, and the symptoms are what interferes with the course of the syntactic style of speech, which prevents the communication of the elements of speech to each other; it is a linguistic syntax that is foreign to the course of the grammatical context, It has no place of expression. There is a change in the original significance of the installation by the expression of an emergency risk of prayer, division, restriction, denial, promise, order or prohibition, or something the speaker wants to draw to the attention of the listener.

Keywords: Interceptions; index; collocation; structure; linguistic; arabic.

مقدمة:

يُعد التضام "Collocation" ظاهرة شكلية كبرى تصور خصائص النسيج اللغوي لأي لغة من اللغات الإنسانية؛ إذ أن لكل لغة خصائصها في تجاور كلماتها، ومن خلال هذا النسيج تتأتى معاني التراكيب اللغوية كلٌّ حسب سياقه، وتكمن خطورة هذه القرينة في كونها تؤدي وظيفة الربط بين أقسام الكلام في تسلسل مستمر لا متناهي، فهي مسؤولة إلى حد كبير عن استمرار الكلام وعن إبداع تراكيب جديدة تواكب المستجدات؛ فهي سر بقاء اللغة وجوهر العلاقات التركيبية الأفقية "Syntagmatic relations"، والتضام له أقسام وله عوارض، وتتمثل عوارضه في ظاهرتين أساسيتين هما: الفصل والاعتراض. وعلى ضوء ما سبق فإننا نطرح مجموعة من التساؤلات نرجو الإجابة عنها من خلال هذا البحث؛ وهي:

– ما المقصود بالتضام لغة واصطلاحا؟ وما هي أقسامه؟ وما هي عوارضه؟ وكيف تناول علماء العربية هذه العوارض في ضوء نظرية العامل وفي ضوء نظرية تضافر القرائن؟ وهل هذه العوارض على درجة واحدة من الاطراد في لسان العرب، أم أن فيها ما هو من قبيل الشاذ غير المستساغ في التركيب اللغوي العربي؟

1– تعريف التضام لغة واصطلاحا:

* **التضام لغة:** أصله من "ضم"؛ والضاد والميم أصل واحد يدل على الملاءمة بين الشيئين. يقول ابن فارس (ت 395هـ) في معجم مقاييس اللغة: « "ضم": أصل واحد يدل على ملاءمة بين شيئين؛ يقال: ضممت الشيء إلى الشيء فأنا أضمه ضما، وهذه إضمامة من خيل؛ أي جماعة. وفرس سبّاق الأضاميم؛ أي الجماعات. و إضمامة من كتب مثل إضبارة، ومن الباب: أسد ضمضم وضماضم: يضم كل شيء»،[1] ويقول ابن منظور (ت 711هـ):« الضم: ضمك الشيء إلى الشيء، وضمه إليه يضمه ضما فانضم وتضام...وضام الشيءُ الشيءَ: انضم معه، وتضام القوم: إذا انضم بعضهم إلى بعض».[2] وقد جاء في حديث النبي ﷺ:{ ...فإنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تُضامون في رؤيته...}؛[3] أي لا ينضم بعضكم إلى بعض في رؤيته. وقال أبو ذؤيب الهذلي:

فألفى القوم قد شربوا فضموا ** أمام القوم منطقهم نسيف[4]

أي: اجتمعوا وانضموا إلى بعضهم.

ومما تدل عليه هذه المادة اللغوية معنى المعانقة والانطواء؛ جاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت 538هـ): «ض م م: ضممت الشيء إلى الشيء، وضممت الأشياء، وضممته إلى صدري ضمة: عانقته. وانضم إليه، وانضم على كذا: انطوى عليه»؛ وعليه فمادة "ضمم" تدل في مجملها على معاني الاجتماع والانضمام والملاءمة.

* **التضام اصطلاحا "Collocation":**

التضام في الاصطلاح هو قرينة من القرائن اللفظية التركيبية التي من خلالها:" يستلزم أحد العنصرين التحليليين عنصرا آخرا فيُسمى التضام هنا:" التلازم"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويُسمى هذا التنافي"،[5] وهذا الاستلزام قد يكون بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف.

ويفرق تمام حسان بين التضام والإلصاق؛ فالإلصاق ضم جزء من الكلمة إلى بقيتها، أما التضام فهو استدعاء إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تتطلب الأخرى؛« فياء النداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة، والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة تضام لا علاقة إلصاق، والمضاف إليه كلمة غير المضاف ولكنّ العلاقة بين الكلمتين أن إحداهما تستدعي الأخرى ولا تقف بدونها».[6]

2– أنواع التضام النحوي:

ينقسم التضام النحوي قسمين رئيسيين هما: التضام الإيجابي، والتضام السلبي. والتضام الإيجابي بدوره ينقسم ثلاثة أقسام وهي: الاختصاص والافتقار والاستغناء.

أ- التضام الإيجابي: وأنواعه ثلاثة:

1- الاختصاص: يعرفه تمام حسان بقوله:« أن يدخل الحرف على مدخول بعينه وإن كان ذلك له بسبب لفظه لا بسبب معناه. فمعنى "إنّ" مثلا هو التوكيد وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة، ولكن "إنّ" تختص بالدخول على الاسم المبتدأ، ومعنى "لم" النفي وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة ولكن "لم" تختص بالدخول على المضارع، على حين تدخل "ما" أختها على الجملة الاسمية...».[7]

2- الافتقار: هو عدم استقلالية اللفظ بالإفادة لذلك لا يوقف عليه في الكلام بل لا بد له من لفظ آخر لا غنى له عنه يدخل في حيزه حتى يؤدي المعنى المطلوب؛ مثل: حرف الجر الذي لا يستغني عن مجروره، أو الموصول الذي لا يستغني عن صلته، ونحو ذلك.

3- الاستغناء: هو عكس الافتقار؛ إذ أن اللفظ قد يستغني بنفسه عن غيره كاستغناء الفعل اللازم عن المفعول به، واستغناء الصفة عن الرابط بالموصوف،[8] كما في قوله تعالى:﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾[الأنعام: 99]؛ فالصفتان: "متراكبا"، و" دانية"مستغنيان عن الرابط الذي يربطها بالموصوف قبلها: "حبا"، و"قنوان".

ب- التضام السلبي: يتمثل التضام السلبي في مفهوم التنافي أو التنافر؛ وهو قسيم التلازم، وهو قرينة سلبية نستبعد بواسطتها من المعنى أحد المتضايفين عند وجود الآخر؛ فإذا وجدنا "أل" التعريف مثلا استبعدنا معنى الإضافة المحضة، وإذا وجدنا أداة النداء استبعدنا أن يقع بعدها الاسم المعرف ب" أل" إلا بواسطة "أي".

3- عوارض التضام النحوي:

تتمثل عوارض التضام النحوي في ظاهرتين أساسيتين وهما: الفصل والاعتراض؛ والفصل نوعان: نحوي وبلاغي، والذي يهمنا في هذا البحث هو الفصل النحوي، والملاحَظ أن النحاة القدامى لم يوردوا تعريفا خاصا لهذا المصطلح رغم كثرة حضوره في الموروث النحوي؛ والسبب في ذلك يرجع إلى وضوح معناه؛ إذ لا فرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح، فالفصل يعني وجود حاجز يفصل بين عنصرين متلازمين يرتبطان ببعضهما برباط من نوع خاص. يقول تمام حسان: « الفصل يكون بوضع لفظ بين لفظين آخرين في الجملة، ينتمي أحدهما إلى الآخر كأن يكونا متلازمين، أو بينهما أية صورة من صور التضام»،[9] ويقول علي أبو المكارم:« فمن الملحوظ أن لفظ الفصل يُستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين

جزأي الجملة، أو أجزائها المتلازمة المتوالية»،[10] ويقول علي عبد العزيز موسى: « هو خرق لقرينة التلازم بالمفرد؛ أي ليس بالجملة».[11]

* **أقسام الفصل** : ينقسم الفصل في اللغة العربية قسمين هما: الفصل المطرد، والفصل غير المطرد؛ وذلك راجع إلى اعتبارين هما: العلاقة التي تربط بين المتلازمين، ونوع الفاصل الذي يفصل بينهما.

1- الفصل المطرد: يكون الفصل النحوي سائغا مطردا إذا كانت العلاقة بين المتلازمين علاقة اقتضاء؛ أي أن الأول يقتضي وجود الثاني، كما هو الحال بين المسند والمسند إليه أو بين الفعل والفاعل ونحو ذلك؛ إذ أن قواعد النحو لا تقبل وجود أحدهما دون الآخر مذكورا أو مقدرا، لكنها تقبل عدم تجاورهما ضمن ضوابط معينة، لذلك كانت عملية الفصل بينهما أيسر وأسهل، فيجوز حذف أحدهما ويبقى الثاني دالا عليه أو يُقدر من خلال السياق. ويسوغ الفصل النحوي كذلك إذا كان الفاصل بين المتلازمين غير أجنبي؛ وهو الفاصل الذي يعمل فيه العامل في الجملة ولا يكون غريبا عنه ؛كقوله تعالى:﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ [هود: 67].

2- الفصل غير المطرد: ويكون الفصل النحوي غير سائغ ولا مطرد إذا كانت العلاقة بين المتلازمين علاقة مجاورة أو اقتران؛ حيث إنه لا يتم الأول إلا بوجود الثاني فهما كالكلمة الواحدة، يقول ابن جني (ت392هـ): « وعلى الجملة فكلما ازداد الجزآن اتصالا قَوي قُبح الفصل بينهما».[12] وكذلك يقبح الفصل بينهما إذا كان الفاصل بينهما أجنبيا؛ وهو الفاصل الذي لا علاقة له بالعامل في الجملة؛ أي لا يعمل فيه العامل في الجملة. يقول ابن السراج (ت 316هـ): « فأما الفعل الذي لا يجوز أن يُفرق بينه وبين ما عمل فيه؛ فنحو قولك:" كانت زيدا الحمى تأخذ"، هذا لا يجوز؛ لأنك فرقت بين "كان" واسمها بما هو غريب منها؛ لأن "زيدا" ليس بخبر لها ولا اسمها، ولا يجوز:" زيد فيك وعمرو راغب" إذ أردت: "زيدٌ فيكَ رَغبَ وعمرٌو"؛ لأنك فرقتَ بين "فيكَ" ورغب بما ليس منهُ. وإذا قلت: "زيدٌ راغبٌ نفسه فيكَ" فجعلتَ "نفسَهُ" تأكيدًا "لزيد" لم يجزْ؛ لأنك فرقت بينَ "راغبٍ وفيكَ" بما هو غريب منه, فإنْ جعلتَ "نفسَهُ" تأكيدًا لما في "راغبٍ" جازَ».[13]

* **نماذج الفصل في اللغة العربية:**

أ- الفصل المطرد: من نماذج الفصل النحوي المطرد في اللغة العربية ما يلي:

1- الفصل بين الفعل والفاعل: ويأتي على عدة أنواع منها:

* الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به: ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾[البقرة: 275]، وقوله تعالى:﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾[هود: 67]، وقول عمرو بن كلثوم التغلبي:

إذا بلغ **الفطامَ** لنا رضيعٌ ** تخر له الجبابرُ ساجدينا[14]

* الفصل بين الفعل والفاعل بالتمييز:

يجوز أن يُفصل بين الفعل والفاعل بالتمييز؛ نحو قولنا:"طاب نفسا زيد"؛ وذلك لأن هذا التمييز منقول عن فاعل، فأصل هذه الجملة:"طابت نفس زيد". يقول السيوطي (ت 911هـ):« يجوز توسط التمييز بين الفعل و مرفوعه بلا خلاف».[15]

* الفصل بين الفعل والفاعل بالحال:

يجوز للحال أن تتقدم على صاحبها فتتوسط بين الفعل والفاعل إذا كان عاملها متصرفا فتكون حينئذ فاصلا جائزا؛ لأنه لا يُعد أجنبيا بل هو معمول لذلك العامل؛ نحو قوله تعالى:﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: 67]، وقول النابغة الذبياني:

تطير **فُضاضا** بينهم كلُّ قونس ** وتتبعها منهم فراش الحواجبِ[16]

وقولنا: "جاء راكبا زيد".

* الفصل بين الفعل والفاعل بالمستثنى:

ذهب جمهور النحويين إلى أن المستثنى منصوب بالفعل بتوسط "إلا"؛ ولذلك فعندما يتقدم المستثنى على المستثنى منه ويفصل بين الفعل والفاعل يُعد هذا الفصل جائزا؛ لأن الفاصل وهو المستثنى ليس أجنبيا، بل هو معمول لذلك العامل؛ نحو قولنا:"قام إلا زيدا القومُ". وهذا الفصل الجائز لا يقتصر فقط على الاستثناء التام المثبت، بل إنه يجوز أيضا في الاستثناء التام المنفي.

2- الفصل بين المبتدأ والخبر: ويأتي هذا الفصل كذلك على عدة أنواع منها:

* الفصل بين المبتدأ والخبر بالحال:

قد يُفصل بين المبتدأ والخبر بالحال بشرط أن يكون صاحب الحال نكرة، ويرى النحاة أن مسوغ هذا التقدم هو إزالة اللبس بين الحال والنعت؛ لأن النعت لا يجوز أن يتقدم على المنعوت ففُرق بينهما من خلال جواز تقدم الحال. يقول مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد: « ولهذا تجد المسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة المدار فيها على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة؛ انظر مثلا إلى تقدم الحال على صاحبها النكرة، فإن السر في هذا هو أن النعت لكونه تابعا لا يجوز أن يتقدم على المنعوت، فإذا تقدم ما قد يُظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا السبب»،[17] ومن ذلك قول الشاعر:

وبالجسم مني بيّنا لو علمته ** شحوبٌ وإن تستشهدي العين تشهدِ[18]

فقد فُصل بين المبتدأ والخبر:"بالجسم شحوبٌ" بالحال "بيّنا"، ومسوغ هذا الفصل مجيء صاحب الحال نكرة وهو: "شحوب"؛ فالأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، فلما اختل هذا الشرط تقدمت الحال عليه؛ لأن الصفة النكرة إذا تقدمت على موصوفها أُعربت حالا لئلا يقع اللبس بين الحال والنعت.

* الفصل بين المبتدأ والخبر بالعطف:

ومن الفصل المطرد في العربية الفصل بين المبتدأ والخبر بالعطف؛ نحو قولنا: "زيد وعمرو قائم"، يقول السيوطي (ت 911هـ): « وَإِذا جِئْت بعد مبتدأين بِخَبَر وَاحِد نَحْو زيد وَعَمْرو قَائِم؛ فَذهب سِيبَوَيْهِ والمازني والمبرد إِلَى أَن الْمَذْكُور خبر الأول وَخبر الثَّانِي مَحْذُوف، وَذهب ابْن السراج وَابْن عُصْفُور إِلَى عَكسه، وَقَالَ آخَرُونَ أَنْت مُخَيّر فِي تَقْدِيم أَيهمَا شِئْت».[19]

* الفصل بين المبتدأ والخبر بالمستثنى:

يجيز النحويون الفصل بين المبتدأ والخبر بالمستثنى بشرط أن يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ، ويُعتبر هذا الفصل جائزا ومطردا في العربية؛ وذلك لسببين اثنين: الأول منهما أن الفاصل ليس بأجنبي عن المعمول، والثاني: التفريق ما بين الاستثناء والبدل؛ إذ أنه لو لم يُعرب على الاستثناء لوجب أن يُعرب بدلا، والبدل من التوابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع. يقول محي الدين عبد الحميد في حاشيته على أوضح المسالك:« وإنما لم يكن في المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا النصب سواء أكان الكلام موجبا أم منفيا؛ لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلا؛ إذ لا ثالث لهذين الوجهين، والبدل تابع والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع، فيكون تقديم المستثنى مانعا من إعرابه بدلا لهذه العلة، فلم يبق إلا الوجه الآخر وهو نصبه على الاستثناء»،[20] ومن ذلك قول الكميت بن زيد الأسدي:

ومالي إلا آلَ أحمد شيعةٌ ** ومالي إلا مذهبَ الحق مذهبُ[21]

فقد فصل المستثنى "آل أحمد" و"مذهبَ الحق" بين المبتدأ والخبر:"مالي شيعة" و:"مالي مذهب".

* الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرف والجار والمجرور:

من المعروف أن العرب تتوسع في الظروف والمجرورات ما لا تتوسع في غيرها، فالنظام اللغوي في العربية يكفل لهما حرية واسعة في الحركة بالتقديم والتأخير؛ ذلك لأنها تُعد فاصلا غير حصين فوجودها غالبا لا يؤثر في المعنى سوى أنه يزيده قوة وتأكيدا، يقول أبو البركات الأنباري (ت 577هـ):« وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه»،[22] ويقول ابن هشام (ت 761هـ):« الفصل بالظرف كلا فصل»،[23] ومن ذلك مثلا قوله تعالى:﴿ وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾[الانفطار: 19]، فقد فُصل بين المبتدأ والخبر بالظرف:"يومئذ"، وكذلك قوله

تعالى:﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[التحريم:4]، ففُصل بين المبتدأ والخبر بشبه الجملة المتكونة من الظرف والمضاف إليه، وفي قوله تعالى:﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة:6] فصلت شبه الجملة المتكونة من الجار والمجرور "عليهم" بين المبتدأ وهو المصدر المؤول المكون من همزة التسوية والجملة الفعلية "أأنذرتهم" وبين الخبر المقدم:"سواء"؛ فالتقدير:"إنذارك وعدمه سواء". ويشمل هذا الفصلُ كذلك الفصلَ بين اسم "كان" واسم"إن" وأخواتهما وبين خبرها بالظرف والجار والمجرور، والفصل بين اسم "لا" العاملة عمل "ليس" وخبرها، والفصل بين اسم "كاد" وخبرها. والشواهد على هذا الفصل كثيرة منها مثلا: قوله تعالى:﴿ وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47]؛ حيث فصلت شبه الجملة المكونة من الجار والمجرور "علينا" بين المتلازمين: اسم كان المؤخر: "نصرُ المؤمنين" وبين خبرها المقدم: "حقا". و منها قول ذي الرمة:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ** ولا زال مُنهَلا بجرعائك القَطْرُ[24]

ففُصل بين اسم "لا زال" المؤخر:"القطر" وخبرها المقدم: "منهلا" بشبه الجملة المتعلقة بالخبر "بجرعائك" ؛فأصل الكلام: "ولا زال القطرُ منهلا بجرعائك".

أما فيما يخص "لا" العاملة عمل "ليس" فإن النحاة قد اختلفوا في جواز إعمالها؛ فذهب سيبويه (ت 180هـ) وجماعة من البصريين إلى جواز الإعمال، وذهب الأخفش(ت 215هـ) والمبرد (ت 285هـ) إلى منع إعمالها؛ [25]وهو الذي نرجحه؛ فإنّ مما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية– كما هو معلوم – أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، ومعلوم أن "لا" حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، فمن حقه ألاّ يكون عاملا. وعلى الرغم من ذلك فإن شبه الجملة المؤلفة من الظرف والجار والمجرور تفصل بين متلازميها (اسمها وخبرها) عند من يرى إعمالها، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ** ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا[26]

فقد فصلت شبه الجملة المؤلفة من الجار والمجرور في شطري البيت بين اسم "لا" وخبرها.

ومما يعمل عمل "كان" وأخواتها أفعالُ المقاربة؛ فهي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لكن لما كانت فرعا عن "كان" وأخواتها في العمل، ومعلوم في أصول النحو العربي أن الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول لم يكن لها تلك الحرية المعهودة في "كان" وأخواتها من حيث التقدم والتأخر؛ لذلك فإن الفصل بين أسمائها وأخبارها قليل جدا، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

كَرُبَ القلب من جواه يذوب ** حين قال الوُشاة: هند غضوب[27]

ففصلت شبه الجملة "من جواه" بين اسم كاد "القلب"، وبين خبرها الجملة الفعلية "يذوب"؛ فأصل الكلام:"كرب القلبُ يذوب من جواه".

ب– الفصل غير المطرد: من نماذج الفصل غير المطرد في اللغة العربية ما يلي:

1– الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

يستقبح جمهور النحويين الفصل بين المتضايفين لأنهما بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين فلا يصح الفصل بينهما؛ يقول ابن يعيش (ت643هـ):« الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد؛ فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن بينهما»،[28] فهم لا يجيزون هذا الفصل إلا في ضرورة الشعر، أما الكوفيون فيجيزونه في سعة الكلام لكثرة الشواهد الواردة فيه، وتوسط ابن مالك (ت672هـ) الفريقين فقسم هذا الفصل قسمين : ما يجوز فيه الفصل في سعة الكلام، وما يجوز فيه الفصل للضرورة.[29]

فمن الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه المضاف؛ كقوله تعالى في قراءة ابن عامر (ت118هـ): ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[الأنعام:137]؛ فقد فُصل بين المضاف "قتل" وهو مصدر والمضاف إليه "شركائهم" بمفعول المصدر "أولادهم".

وكذلك يُفصل بين المتضايفين بالقسم؛ كما حكى الكسائي (ت189هـ) عن العرب:" هذا غلامُ– والله – زيدٍ".

وقد يفصل الجار والمجرور بين الوصف العامل ومعموله؛ نحو قول رسول الله ﷺ:{ هل أنتم تاركوا لي صاحبي}.[30] وزاد ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" الفصل بين المتضايفين بـ"إمّا" كقول تأبط شرا:

هما خُطَتا إمّا إسار ومنة ** وإمّا دمٍ والقتل بالحر أجدرُ[31]

ومن الثاني – وهو الفصل للضرورة– الفصل بين المتضايفين بأجنبي عن المضاف، كقول أبي حية النميري:

كما خُط الكتاب بكف – يوما – ** يهودي يقارب أو يزيلُ[32]

ففُصل بين المضاف "كف" والمضاف إليه "يهودي" بـ "يوما" وهو أجنبي عن المضاف؛ إذ هو معمول للفعل "خُط". ومنه الفصل بين المتضايفين بنعت المضاف؛ كقول معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – :

نجوتُ وقد بلَّ المرادي سيفه ** من ابن أبي شيخ الأباطح طالبٍ[33]

ففُصل بين المتضايفين "أبي"و"طالب" بنعت المضاف وهو "شيخ الأباطح"؛ فتقدير الكلام: "من ابن أبي طالب شيخ الأباطح". ومنه كذلك الفصل بين المتضايفين بالنداء؛ كقول الشاعر:

كأن برذون أبا عصام ** زيدٍ حمارٌ دُق باللجام[34]

حيث فُصل بين المتضايفين: "برذون" و"زيد" بالنداء: "أبا عصام"؛ إذ تقدير الكلام:" كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام".

هذه أهم الحالات التي ذكرها النحويون في الفصل بين المتضايفين، وإن كان بعضهم قد توسع في هذا الأمر خلافا للقياس؛ إذ يقتضي القياس تقليص هذه الحالات إلى أقصى الحدود؛ لأن الفصل بين المتضايفين يضعف قرينة التلازم ويُفقد الدلالة التي اكتسبها المضاف من المضاف إليه، فكل من المتضايفين مفتقر إلى الآخر تركيبيا ودلاليا؛ ففي قولنا مثلا:" زيدٌ مثلَ الأسدِ" لا يكتسب المضاف إليه حركة الجر إلا من خلال تركبه مع المضاف، كما أن المضاف لا تكتمل دلالته ولا يفيد حكما على المبتدأ إلا باقترانه بالمضاف إليه.

2- الفصل بين الجار ومجروره:

يُعد الفصل بين الجار والمجرور أقبح من الفصل بين المتضايفين؛ لأن حروف الجر- كما يقول النحاة – عوامل ضعيفة لا تقوى على العمل إذا لم تباشر معمولاتها، ولذلك كان الأصل فيها ألا تعمل مع الحذف؛ يقول ابن جني:« والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه»،[35] ويقول محي الدين عبد الحميد ناقلا مذهب البصريين في عدم جواز عمل الحرف محذوفا: « إن حذف حروف الجزم وبقاء عملها وحذف حروف الجر وبقاء عملها لا يجوز؛ لأنها عوامل ضعيفة».[36] لذلك لا يجوز الفصل بين الجار ومجروره إلا للضرورة الشعرية بالظروف والمجرورات، أو إذا كان الفاصل بينهما زائدا نحو قول الشاعر:

سراةُ بني أبي بكر تسامى ** على كان المسومةِ العرابِ[37]

ونرى أنه لا يجوز لِ"كان" أن تفصل بين الجار ومجروره في اختيار الكلام وإن كانت زائدة؛ لأن هذا البيت من الشاذ الذي لا يقاس عليه إضافة إلى أنه مجهول القائل.

أما "لا" الزائدة في نحو قولهم:"جئت بلا زاد"، و"غضبت من لا شيء" فإن النحويين قد اختلفوا فيها؛ فالكوفيون يرون أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وما بعدها مجرور بالإضافة، والبصريون يرون أنها زائدة ك"كان" في قولنا: "زيد كان فاضل". والذي نرجحه هو مذهب الكوفيين لأمرين: الأول أن الحرف الزائد إنما يُزاد في الجملة –كما يقول النحاة– لإفادة معنى إضافي كالتوكيد، – وإن كنا لا نرى بالزيادة في القرآن الكريم– ، بينما اللام هنا جاءت لتفيد معنى متأصلا في الجملة لا يقوم إلا بها، والثاني: أنه من المعلوم في أصول الصناعة النحوية أن الحرف لا يتعلق بالحرف؛ يقول ابن الأنباري (ت577هـ) متحدثا عن "ياء" النداء:« والوجه الثاني: أن لام الجر تتعلق بها؛ نحو:"يا لزيد، ويا لعمرو" فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر، فلو لم تكن "يا" قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف»،وعلى هذا فإن اللام هنا قد قامت مقام الاسم وليست فاصلة بين الجار والمجرور.

أما الفصل بين الجار والمجرور للضرورة الشعرية بالظروف والمجرورات فكقول الشاعر:

مخلقة لا يُستطاع ارتقاؤها ** وليس إلى – منها– النزولِ سبيلُ[38]

ففُصل بين الجار ومجروره بشبه الجملة: "منها".

ونرى أن الفصل بين الجار ومجروره مرفوض تركيبيا ودلاليا؛ لأنه لم يرد إلا في أبيات نادرة مجهولة القائل، فهي من الشاذ الذي يُحفظ و لا يقاس عليه.

3- الفصل بين الموصول وصلته:

لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته؛ « لأن الصلة من تمام الموصول، وهما كالجزء الواحد في التركيب النحوي»،[39] يقول ابن جني (ت 392هـ):« ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ،وَلَو قلت:" ضربت الَّتِي سَوْطًا أَخُوهَا جَعْفَر" لم يجز ؛ولِأَنَّك فصلت بِالسَّوْطِ وَهُوَ أَجْنَبِي بَين الصِّلَة والْمَوْصُول ،وَصِحَّة الْمَسْأَلَة أَن تَقول:"ضربت الَّتِي أَخُوهَا جَعْفَر سَوْطًا"، أَو "ضربت سَوْطًا الَّتِي أَخُوهَا جَعْفَر"، أَو "سَوْطًا ضربت الَّتِي أَخُوهَا جَعْفَر"،كل ذَلِك جَائِز ».[40] فالنحاة لا يجيزون الفصل بين الموصول وصلته بالأجنبي- وهو ما لم يكن من جملة الصلة نفسها، ولا بتابع الموصول من نعت أو بدل-؛ فلا يصح قولنا:"جاء الذي الناسُ يحب رؤيته"، ولا قولنا:"جاء الذي- زيد- يكرم جاره"، ولا قولنا:" أكرمت الذي- نفسه- زارني"؛ يقول العكبري (ت 616هـ): «وَالْفَصْلُ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِالصِّفَةِ أَوِ الْبَدَلِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَمْ يَتِمَّ، فَلَا يُوصَفُ، وَلَا يُبْدَلُ مِنْهُ».[41]

ومع هذا فإنه يجوز الفصل بين الموصول وصلته في حالات معينة:

1- الحالة الأولى: أن يكون الفصل بجملة القسم أو النداء أو الدعاء؛ وهذا يُسمى الاعتراض، وسيأتي الحديث عنه لاحقا.

2- الحالة الثانية: أن يكون الفصل بـ"كان" الزائدة؛ نحو قولنا:" جاء الذي -كان- زائرنا بالأمس".

3- الحالة الثالثة: أن يكون الفصل بأجزاء جملة الصلة على بعضها الآخر؛ ففي قولنا مثلا: "فرحت بالخبر الذي بالأمس سمعته"؛ يجوز لنا أن نقدم "بالأمس" وهي متعلقة بجملة الصلة "فرحت" فتفصل بين الموصول وصلته؛ فنقول:" فرحت بالخبر الذي بالأمس سمعته".

4- الفصل بين الموصوف وصفته:

لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا أن يكون الفاصل جملة معترضة تؤكد الكلام أو تبين معنى من معانيه؛ يقول ابن عصفور (ت 669هـ) في شرحه لجمل الزجاجي (ت337هـ):« قال: "واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي؛" ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض؛ وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبيين لمعنى من معانيه...ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة الشعر».[42]

ومما يجوز من الفصل بين الموصوف وصفته فيما عدا الاعتراض الفصل بأجنبي غير محض كالفصل بين الموصوف والصفة بمعمول الصفة؛ كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[ق:44]، فالجار والمجرور ليس أجنبيا محضا عن الصفة، وكذلك ما كان معمولا للموصوف؛ نحو قولنا:" تسرني قراءتُك الكتابَ الجادة"، والفصل بالمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف كقوله تعالى:﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[إبراهيم:10]، والفصل ب"كان" الزائدة كقول الشاعر:

في غرف الجنة العليا التي وجبت ** لهم هناك بسعي- كان- مشكورٍ[43]

وما عدا هذا من الفصل يُحمل على الضرورة الشعرية؛ كالفصل بين الصفة والموصوف بالاسم المعطوف كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

فصلقنا في مراد صلقة ** وصُداء ألحقتهم بالثلل[44]

ففصل بين "صلقة" وصفته وهي: "ألحقتهم" بالمعطوف.

وكذلك الفصل بينهما بالمجرور كقول الشاعر:

أمرّت من الكتاب خيطا و أرسلت ** رسولا إلى أخرى جريّا يُعينها

ففُصل بالمجرور:"إلى أخرى" بين "رسولا" وصفته وهي "جريّا".

وما قلناه عن الموصوف وصفته يقال عن سائر التوابع؛ فلا يجوز الفصل بالأجنبي المحض بين المؤكَّد وتوكيده، ولا بين البدل والمبدل منه، ولا بين المعطوف والمعطوف عليه؛ وذلك حرصا على بقاء قوة قرينة التلازم بين هذه الأزواج، والتي تسهم أساسا في وضوح التراكيب النحوية واطرادها.

ويُلاحظ أن الفصل بين التابع والمتبوع وإن كان نادرا كما أسلفنا إلا أنه أسوغ من الفصل بين الجار والمجرور أو بين المضاف والمضاف إليه أو بين الصلة والموصول؛ لأن قوة الترابط في هذه الأزواج أقوى منها بين التابع والمتبوع، يقول ابن جني (ت 392 هـ):« وعلى الجملة فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قُبْح الفصل بينهما».

5- الفصل بين فعل التعجب ومعموله:

من المعلوم في قواعد الصناعة النحوية أنه لا يجوز التصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل؛ فلا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بأجنبي، فلا يصح قولنا مثلا:"ما أبخل الزكاةَ مانع!" ونحن نريد:"ما أبخل مانع الزكاة!". والسبب في منع الفصل هو مشابهة فعل التعجب للاسم لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه كقولنا:"ما أقومه!"، كما أن صيغة التعجب تلزم طريقة واحدة كالأمثال التي يُقتصر فيها على السماع؛ يقول ابن الوراق (ت 381هـ) في علل النحو:« وَاعْلَم أَن الْفَصْل بَين فعل التَّعَجُّب وَمَا عمل فِيهِ لَا يجوز، هَكَذَا ذكر سِيبَوَيْهِ، وَقد أجَاز بَعضهم الفَصْل بَينهمَا بالظروف وحروف الجَرّ. فَأَما امْتنَاع الفَصْل فَلِأَنّ (أحسن) قد لزم

طَرِيقَة وَاحِدَة، فقد شابه من هَذَا الْوَجْه الْحُرُوف فِي الْعَمَل، وَكَانَ الْمَنْصُوب بعده – وَإِن كَانَ معرفَة – يشبه التَّمْيِيز، وَإِن كَانَ لَيْسَ بتمييز فِي الْحَقِيقَة...، وَهُوَ مَعَ ذَلِك: يجْرِي مجْرى المثل، لَا يُفَارِقهُ لَفظه فِي الْمُذكر والمؤنث والتثنية وَالْجمع، والأمثال حَقّهَا أَلا تغير عَمَّا سُمعت، فَلَمَّا اجْتمع فِي فعل التَّعَجُّب هَذه الْجِهَات الَّتِي ذَكرنَاهَا منع الفَصْل بَينه وَبَين مَفْعُوله، إِذْ كَانَت الْأَشْيَاء حَقّهَا أَلا يفصل بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ».[45]

ويجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله عند جمهور النحويين إذا كان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا متعلقين بفعل التعجب؛ نحو قول العباس بن مرداس السلمي– ﷺ –:

وقال بنيُّ المسلمين: تقدموا ** وأحبب إلينا أن تكون المقدَّما

ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله إذا كان الجار والمجرور غير متعلق بفعل التعجب؛ فلا يجوز أن نقول في نحو:" ما أنبل المُكرِم للأيتام!"، "ما أنبل للأيتام المكرم"؛ لأن الجار والمجرور هنا متعلق بالمكرم لا بفعل التعجب.

وننبه في الأخير إلى أنه قد يجب في بعض الحالات الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب؛ نحو:"ما أحسن– شهر الصيام– أن يدوم!"، فمعمول فعل التعجب "أن يدوم" يشتمل على ضمير يعود على المجرور، فيجب أن يتقدم المجرور لئلا يعود الضمير على متأخر.

2– الاعتراض:

الاعتراض هو أن تعترض جملة مجرى النمط التركيبي للكلام بما يحول دون اتصال عناصر الكلام بعضها ببعض؛ فهو تركيب لغوي عدولي يُعد أجنبيا عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة له بغيره ولا محل له من الإعراب. ويُحدث تغييرا في الدلالة الأصلية للتركيب بما يفيده من تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي، أو أمر يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع.

يقول ابن جني (ت 392هـ) في باب الاعتراض:« اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل "فيه" بغيره، إلا شاذا أو متأولا».[46]

ويعرفه تمام حسان بقوله:« اعتراض مجرى النمط التركيبي بما يحول دون اتصال عناصر الجملة ببعض اتصالا تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها».[47]

ب– أقسام الاعتراض:

1– اعتراض مفيد: يفيد معنى جديدا مع توكيد المعنى الأصلي.

2- اعتراض غير مفيد: وهو إما أن لا يفيد معنى فيكون دخوله كخروجه، وإما أن يفسد المعنى ويضعف التأليف.

يقول أبو هلال العسكري (ت 395هـ) عن الاعتراض غير المفيد:« وهو اعتراض كلام في كلام لم يتم، ثم يرجع إليه فيتمه؛ كقول النابغة الجعدي :

ألا زعمت بنو سعد بأني ** - ألا كذبوا- كبيرُ السنّ فاني»[48]

ومن الاعتراض المفيد قوله تعالى: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾[هود: 42]؛ فجملة "وكان في معزل" معترضة بين جملتي "ونادى نوح ابنه" و"يا بني اركب معنا"؛ وقد صورت هذه الجملة وضع الابن أثناء الطوفان.

ج- مواضع الاعتراض:

1- الاعتراض بين الفعل والفاعل؛ وذلك نحو قول امرئ القيس:

ألا هل أتاها - والحوادث جمة- ** بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا[49]

فجملة: "والحوادث جمة" معترضة بين الفعل وفاعله.

2- بين الفعل ومفعوله: وذلك كقول أبي النجم العجلي:

وبدَّلتْ- والدهر ذو تبدل - ** هيفا دبورا بالصَّبا والشمأل[50]

3- الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه: وذلك كقوله تعالى:﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ- وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ- وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة:6]؛ فاعتُرض بجملة:"وامسحوا برؤوسكم" بين المعطوف: "أرجلكم" والمعطوف عليه "وجوهكم".

4- الاعتراض بين الشرط وجوابه: وذلك كقوله تعالى:﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاتَّقُوا النَّارَ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾[البقرة:24]، وقوله تعالى:﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[النحل:101]، وقوله تعالى:﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ- لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ - فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[المؤمنون:117].

5- الاعتراض بين الموصوف وصفته: وذلك كقوله تعالى:﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (75) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (76) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: 75، 76]. ففي الآية اعتراضان؛ الأول: الاعتراض بجملة:"إنه لقسم لو تعلمون عظيم" بين فعل القسم :"لا أقسم" وجوابه:"إنه لقرآن كريم". والثاني: الاعتراض بجملة الشرط:"لو تعلمون" بين "قسم" الموصوف و "عظيم" صفته.

6- الاعتراض بين الموصول وصلته:

وذلك كقول جرير بن عطية الخطفي: ذاك الذي- وربك- يعرف مالكا ** والحق يدفع ترهات الباطلِ[51]

7- الاعتراض بين المتضايفين: من ذلك ما حكاه الكسائي (ت189هـ) عن العرب:" هذا غلامُ- والله- زيدٍ".

8- الاعتراض بين الحرف ومدخوله:

أ- بين الجار والمجرور: يُعد الاعتراض بين الجار والمجرور في لغة العرب من الشاذ الذي لا يُقاس عليه؛ ومنه قولهم:"اشتريته بِ- أرى- ألف درهم".

ب- بين الحرف وتوكيده: كقول رؤبة بن العجاج:

ليت- وهل ينفع شيئا ليتُ- ** ليت شبابا بُوع فاشتريتُ[52]

ج- بين "قد" والفعل: ومن ذلك قول الشاعر وهو أخو يزيد بن عبد الله البجلي:

أخالد قد - والله- أوطأتَ عشوة ** وما قائلُ المعروف فينا يُعنف[53]

د- بين حرف النفي ومنفيه:

ومن ذلك قول ابن هرمة: ولا- أُراها- تزال ظالمة ** تُحدث لي نكبة وتنكؤها[54]

هـ- الاعتراض بين جملتين مستقلتين:

ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[آل عمران: 36]، والعطف في الآية الكريمة بين الجملتين: "إني وضعتها أنثى" و"إني سميتها مريم"، وما بينهما جملتان معترضتان، وهذا عند من قرأ بسكون التاء وهي القراءة المشهورة.

10- الاعتراض بين المبتدأ والخبر:

من ذلك قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ - لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا - أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[الأعراف: 42]، وقول سالم بن دارة اليربوعي:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي ** وهل بدارة - يا للناس- من عار[55]

خاتمة: خلاصة ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث ما يلي:

1- ينقسم التضام قسمين رئيسيين هما: التضام الإيجابي، والتضام السلبي؛ يتمثل التضام الإيجابي في ثلاث ظواهر تركيبية هي: الاختصاص، والافتقار، والاستغناء. أما التضام السلبي فيتمثل في ظاهرة التنافي أو التنافر وهو قسيم التلازم.

2- تتمثل عوارض التضام في ظاهرتين تركيبيتين هما: الفصل، والاعتراض.

3- ينقسم الفصل قسمين هما: الفصل النحوي والفصل البلاغي، والفصل النحوي بدوره ينقسم قسمين: الفصل المطرد؛ ويكون بين الوحدات اللغوية التي تربطها علاقة اقتضاء أي أن الأول يقتضي وجود الثاني؛ كما هو الحال بين المسند والمسند إليه أو بين الفعل والفاعل ونحو ذلك. أما الفصل غير المطرد فيكون إذا كانت العلاقة بين المتلازمين علاقة مجاورة أو اقتران؛ حيث إنه لا يتم الأول إلا بوجود الثاني فهما كالكلمة الواحدة، كالفصل بين المتضايفين، أو بين الموصول وصلته. أو كان الفاصل بينهما أجنبيا؛ وهو الفاصل الذي لا علاقة له بالعامل في الجملة؛ أي لا يعمل فيه العامل في الجملة؛ نحو قولنا: "كانت زيدا الحمى تأخذ".

4- ينقسم الاعتراض قسمين هما: اعتراض مفيد؛ وهو الذي يفيد معنى جديدا مع توكيد المعنى الأصلي؛ نحو قوله تعالى:﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾[هود: 42].

اعتراض غير مفيد: وهو إما أن لا يفيد معنى فيكون دخوله كخروجه، وإما أن يفسد المعنى ويضعف التأليف؛ كقول النابغة الجعدي : ألا زعمت بنو سعد بأني ** - ألا كذبوا- كبيرُ السنّ فاني

الهوامش والإحالات:

[1] – ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر: بيروت- لبنان، 1399- 1979: ج: 3، ص: 357.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر: بيروت، ط: 3، 1414هـ: 12/ 357.

[3] – الحديث متفق عليه، ينظر: الإمام البخاري، صحيح البخاري، تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصر، ط:1، 1422هـ: 1/ 115. الإمام مسلم، صحيح مسلم، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (د،ط- د،ت): 1/ 439.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:1، 1419هـ: 1/ 587.

[5] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، 1427، ص: 217.

[6] – ينظر: جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1415هـ، ص: 156.

[7] – تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب: القاهرة، ط:1، 1420هـ، ص: 80.

[8] – ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية؛ ص: 80.

[9] – تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب: القاهرة، ط: 1، 1413هـ، ص: 176.

[10] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب: القاهرة، ط: 1، 1427هـ، ص: 292.

[11] – علي عبد العزيز موسى، الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، مقال منشور بمجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 3، عدد: 1، 1426- 2006، ص: 11.

[12] – ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، (د، ت): ج: 2، ص: 392.

[13] – أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، (د، ت- د، ط): ج: 2، ص: 237.

[14] – عمرو بن كلثوم التغلبي، الديوان، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، 1416هـ، ط:2، ص: 91.

[15] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: 2/ 342.

[16] – النابغة الذبياني، الديوان، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط: 2، 1405هـ، ص: 44.

[17] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: صيدا– بيروت، 1425هـ: 2/ 271.

[18] – البيت بلا نسبة، ينظر: سيبويه: كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، 1408– 1988، ط: 3، 2/ 123.

[19] – السيوطي: الهمع: 1/ 391. وينظر: ساهر القرالة، صور الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير، مقال منشور بمجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مج: 13، العدد: 2، 2013، ص: 223.

[20] – ابن هشام، أوضح المسالك ،تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: صيدا– بيروت، 1425هـ: 2/ 235.

[21] – الكميت بن زيد الأسدي، الديوان، تح: مُحَمَّد نبيل طريفي، دار صادر: بيروت، ط: 1، 1420هـ، ص: 217.

[22] – أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، 1424– 2003، ط: 1، ج: 1، ص: 248.

[23] – ابن هشام، أوضح المسالك، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر: بيروت، (د، ط–د، ت): 2/ 145.وينظر: علي عبد العزيز موسى، الفصل النحوي: 11.

[24] – الرمة غيلان بن عقبة، الديوان، تح: عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة: بيروت، ط: 1، 1427هـ، ص: 103.

[25] – ينظر: الأنباري، الإنصاف: 1/ 134.

[26] – لا يُعرف قائل هذا البيت، ينظر: ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط: 1، 1406هـ: 1/ 294.

[27] – يُسب هذا البيت لهدبة بن الخشرم العذري وللكلحبة اليربوعي ولرجل من طيء، ينظر: مُحَمَّد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط: 1، 1427هـ: 1/ 116.

[28] – ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية: بيروت، 1422– 2001، ط: 1، ج: 2، ص: 188.

[29] – ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، 1400– 1980، ط: 20، ج: 3، ص: 82. وينظر: عبد العزيز موسى علي، الفصل النحوي: 12.

[30] – ينظر: ناصر الدين الألباني، مختصر صحيح البخاري، مكتبة المعارف: الرياض، ط: 1، 1422هـ: 3/ 174.

[31] – تأبط شرا ثابت بن جابر، الديوان، تح: طلال حرب، دار صادر: بيروت، ط: 1، 1416هـ، ص: 34.

[32] – ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، 1418– 1997، ط: 4، ج: 4، ص: 419.

[33] – بدر الدين العيني (ت 855هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تح: علي مُحَمَّد فاخر وآخرون، دار السلام: القاهرة، ط: 1، 1431هـ : 1/ 38.

[34] – البيت لا يُعرف قائله، ينظر: المصدر نفسه: 3/ 1381.

[35] – ابن جني، الخصائص: 2/ 397.

[36] – ينظر: حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 433.

[37] – البيت بلا نسبة، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: 9/ 207.

[38] – البيت بلا نسبة، ينظر: أبو علي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تح: مُحَمَّد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط: 1، 1408هـ: 1/ 231.

[39] – عبد العزيز علي، الفصل النحوي: 14.

[40] – ابن جني، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية: الكويت، ج: 1، ص: 190.

[41] – العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي مُحَمَّد البجاوي، عيسى الحلبي: القاهرة، (د،ط– د، ت): 1/ 460.

[42] – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تح: صاحب أبو جناح، مكتبة الإسكندرية، (د،ط– د،ت): 221، 222.

[43] – البيت بلا نسبة، ينظر: البغدادي، الخزانة: 9/ 210.

[44] – لبيد بن ربيعة العامري، الديوان تح: حمدو طماس، دار المعرفة: بيروت، ط: 1، 1420هـ، ص: 160.

[45] – ابن الوراق، علل النحو، تح: محمود جاسم درويش، مكتبة الرشد: الرياض، ط: 1، 1420هـ: 1/ 331.

[46] – ابن جني، الخصائص: 1/ 336.

[47] – تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص: 183.

[48] – أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: علي مُحَّد البجاوي، المكتبة العصرية: بيروت، 1419هـ، ص: 394.

[49] – يُنسب هذا البيت لامرئ القيس ولم أعثر عليه في ديوانه.

[50] – السيوطي، شرح شواهد المغني، تح: مُحَّد الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386هـ: 1/ 450.

[51] – جرير بن عطية الخطفي، الديوان، تح: نعمان أمين طه، دار المعارف: القاهرة، 1406- 1986، ط: 3، ص: 580.

[52] – رؤبة بن العجاج، الديوان، تح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د، ط- د، ت)، ص: 171.

[53] – ينظر: المرادي (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، مُحَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط : 1، 1413هـ: 280.

[54] – ابن هشام، مغني اللبيبي عن كتب الأعاريب، مازن المبارك، دار الفكر: دمشق، 1405- 1985، ط: 6، ص: 513.

[55] – ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 2/ 79. ابن جني، الخصائص: 2/ 270.